مجموعة الشرائع الرومانية الجرمانية:

تعتبر هذه الشريعة الوريث المباشر للقانون الروماني الذي تطور بشكل مضطرد على صعيد الصياغة أو المضمون ليصبح النواة الرئيسية للقوانين الأوروبية وامتدت تقنيناته عبر العالم لتؤثر في قوانين الكثير من الدول بعد إدخال العديد من التعديلات والموائمات المحلية. الراجعة إلى تأثير الأعراف والعادات والدين لكن مع بقاء الجوهر المتمثل في القانون الروماني بمبادئه ومفاهيمه.

إن انتشار هذه الشريعة كان وراءه الاستعمار واللغة والهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية.

1 _ تعريفها:

يقصد بها القوانين التي توجد في دول قام علم القانون فيها على أسس القانون الروماني، كالقانون الفرنسي والقانون الألماني والقانون الإيطالي، وهي أكثر القوانين عددا في العالم، بل أنها تخطت حدود ما كانت عليه الإمبراطورية الرومانية في أوج اتساعها.

الخصائص الأساسية لقوانين العائلة الرومانية:

للقول بدخول قانون ما في عائلة الشرائع الرومانية يجب تحديد الخصائص العامة للأبنية القانونية في هذه العائلة، سواء من حيث التقسيمات والتصورات والأفكار والمصطلحات، أو من حيث فكرة القاعدة القانونية أو ترتيب مصادر القانون فيها.

أولا: التشابه من حيث تقسيمات القانون

أ _ تقسيم القانون إلي قانون عام وقانون خاص:

في كل القوانين التي تنتمي إلى العائلة الرومانية يوجد تقسيم روماني قديم، يقسم القانون إلى قسمين كبيرين: قانون العام وقانون الخاص ويتخصص الفقهاء عادة في أحد القسمين. [2]وهناك شبه اتفاق علي معيار التفرقة بين القسمين، وفائدة هذا التقسيم.

1 ـ معيار التفرقة: قواعد القانون العام هي تلك التي تحكم علاقات تكون السلطة العامة طرفا فيها، وهي تقوم على رعاية المصلحة العامة. أما العلاقات التي تهدف إلى تحقيق مصلحة خاصة فلا يحكمها القانون العام ولو كانت الدولة طرفا فيها، كإيجار الأملاك الخاصة للدولة وبيعها.

2 ـ فائدة التقسيم: تبدو فائدة تمييز العلاقات التي تدخل السلطة العامة طرفا فيها بقواعد قانونية خاصة (قواعد القانون العام) في أن هذه القواعد لا تلتزم بمبدأ المساواة بين أطراف العلاقة، الذي يسود في تنظيم العلاقات التي يحكمها القانون الخاص، بل ترجح المصلحة العامة. وبالتالي يرجح جانب الدولة ليعترف لها بحقوق وإمكانات ومكنات لا تتفق ومبدأ المساواة بين الأطراف.

ب ـ تقسيمات فرعية للقوانين:

يوجد في داخل قسمي القانون العام والخاص(تقسيمات فرعية)، ففي القانون العام يوجد: القانون الدستوري، والقانون الإداري، والقانون الدولي العام، والقانون الجنائي، والقانون المالي، وفي القانون الخاص: القانون المدني، والقانون التجاري والبحري والجوي، وقانون العمل، وقانون المرافعات، والقانون الدولي الخاص. كما تتشابه في النظم والمفاهيم القانونية وفي المصطلحات.

ثانيا: التشابه من حيث خصائص القاعدة القانونية

تتشابه قوانين المنهج الروماني الجرماني في خصائص القاعدة القانونية، فهي تتميز بالعمومية والتجريد، والغرض منها أن تتحدد على وجه التأكيد الآثار المترتبة على سلوك معين بوصفه لا بذاته، بحيث يكون على كل فرد أن يدرك مسبقا نتائج أعماله.

وقد اكتسبت القاعدة القانونية عموميتها وتجريدها بفضل جهود الفقهاء الذين كانوا يضعون للوقائع الملموسة أو المفترضة أحكاما عامة تنطبق عليها، وتشكلت القاعدة القانونية من هذه الأحكام، لتكون قاعدة سلوك عامة وليست قاعدة لحلول معينة بذاتها.

ولذلك لا يمكن أن تكون القواعد القانونية من عمل القضاء. فالقضاء يعنى بالحل الحاسم والعادل بالنظر لظروف وملابسات النزاع الذي يفصل فيه.

إن القواعد القانونية تنشأ لا بالنظر إلى ظروف نزاع معين – حتى وإن كانت تأثرت بحاجات العمل والواقع بصفة عامة – وإنما تنشأ بالنظر إلي مبادئ العدالة وأصول الأخلاق واعتبارات السياسة، مما لا يمكن أن يؤخذ في الاعتبار من جانب القضاء الذي يفصل في نزاع معين. لذا يمكن القول أن القاعدة القانونية تكون نص عام مجرد عند الصياغة، ثم يخصص، عند التطبيق، بحكم قضائي في واقعة معينة.

التقنين في قوانين العائلة الرومانية: هذا التصور لمعنى القاعدة القانونية (العمومية والتجريد) كان أساس فكرة التقنين في قوانين هذه العائلة.

حيث يحظى القانون المكتوب بالاحترام والتقدير في دول الشريعة الرومانية حيث يفرض نفسه بقوة من خلال توليه تنظيم كافة اوجه الحياة في المجتمع ويتمثل التقنين في مجموعة من التقنينات التي تتضمن النصوص المتفرقة في كل مجال والصادرة عن البرلمانات وتبنتها السلطة التنفيذية.

وتتعدد مصادر القانون في هذه الشريعة حيث يعد التشريع أبرز هذه المصادر واهمها بدرجاته المختلفة (القانون الدولي ممثلا في المعاهدات الدستور التشريع العادي اللوائح...) وتوجد إلى جانب ذلك مصادر أخرى احتياطية مثل العرف العادات المدنية والتجارية القضاء الفقه..